

كلمة فخامة الرئيس أمين الجميل

في ذكرى 13 نيسان

بعنوان

**13 نيسان 1975: قرار أو قدر؟**

\* \* \*

جامعة الروح القدس - الكسليك

قاعة جان الهوا

الاربعاء، في 19 نيسان 2017

ليست الحربُ بالتأكيدُ قدراً ولا قراراً. غالبُ الأحيان، تكونُ نتيجةً مسارٍ من التفاعلات والأسباب الدفينة غيرِ المباشرة، يُشعلُها في لحظةٍ ذروة، سببٌ مباشر، يشبه عودَ ثُقَابٍ صغيرٍ يوجَّجُ بياساً مشتاقاً للحريق.

قد ينقطع المسار مع قرارٍ خارجي أو داخلي تتخذه جهةٌ أو جهات لها مصلحة في ذلك. وفي حالة حرب لبنان، أُضيفَ قدرُ الجغرافيا والتاريخ الى المسار الثابت والقرار الغامض. فالوطن الصغير الواقع بين سوريا وإسرائيل في قمة الصراع العربي -الإسرائيلي، وقع ضحيةً تحوّل التاريخ بزرع إسرائيل على حدوده، وضحيةً الجغرافيا السلبية التي نقلت الديموغرافيا الفلسطينية اليه.

13 نيسان إذًا، التاريخ الذي يدّعي البعض أنه بداية الحروب اللبنانية المتشعبة، هو بلا شك ذروة مسارٍ معقّدٍ ومتشابكٍ من الأسباب الداخلية والخارجية، تفاعلت بعد الهزيمة العربية في حزيران 1967 وانطلاق العملِ الفدائي الفلسطيني، والإنقسام العميق في الكيان اللبناني منذ التأسيس والاستقلال حول الهوية والدور والتاريخ والنظام والعلاقة بالشرق والغرب. وإذا كانت محطاتُ الإنقسام والأزمات ثابتةً بالوقائع، إلا أن "حديثِ المؤامرة" أو "القرارِ الدولي" بتفجير لبنان لغاية "التوطين" و"تهجير المسيحيين"، أو "التصفية القضية الفلسطينية" بقي في إطار التحليل والاجتهاد. وإن صحَّ وثبّت وجودُ المؤامرة، فإنها تكونُ قد تسلّلت من باب الإنقسام الوطني العامودي حول عنوانين كبيرين شكّلا جوهرَ "القضية اللبنانية": صراعُ الطوائف اللبنانية على السلطة، اي السياسة الداخلية، وموقعُ لبنان في المحاور الإقليمية والدولية، أي السياسة الخارجية. وهكذا تداخلت مسألتا الشراكة والسيادة. فمنذ الاستقلال، شكلت الصراعات الإقليمية والدولية عواصفَ هزّت النظامَ وهذّدت الكيانَ وفكّكت المجتمعَ وشلّت الدولة. وفي كلّ مرةٍ لم تجد فئةٌ لبنانية في الدولة حاضنةً لها، أو في كل مرةٍ رغبت جماعةٌ في الإستئثار والغلبة، نراها تنزحُ الى خارج الحدود باحثةً عن حمايةٍ أو رافعةٍ قوّةٍ وإستقواء، بدءاً من فرنسا ثم عبد الناصر وأيزنهاور وياسر عرفات وحافظ الأسد وصدّام حسين وهواري بومدين وصولاً الى أميركا وإسرائيل والسعودية وإيران وغيرها. لذلك يكاد تاريخُ الحروب اللبنانية والازماتِ الوطنية يُختصرُ بجذلية العلاقة بين التوازنات الداخلية وموازنِ القوى الخارجية. فكّما حصل تحوّلٌ داخلي في المعطيات الاجتماعية والديموغرافية، أو تغييرٌ خارجي مؤثّر يعزّز مكانةً جماعةً أو طائفةً لبنانية، دخلت البلاد في أزمة وطنية قادت الى تسوية برعاية بل بوصاية خارجية.

\* \* \*

أما في صباح الأحد، الثالث عشر من نيسان 1975، كان كلّ شيءٍ جاهزاً للحريق الكبير:

- الصراع الدولي بين الجبارين الأميركي والسوفياتي،
- الصراع العربي - الإسرائيلي على إيقاع دبلوماسية الخطوة-خطوة التي حاكها هنري كيسينجر،
- التنافس على الزعامة العربية بعد عبد الناصر بين أنور السادات والملك فيصل بن عبد العزيز وحافظ الأسد وصدّام حسين،
- السباق بين الأنظمة العربية على إسقاط وتمويل وتشغيل المنظمات الفلسطينية التي إستقرت مع سلاحها وعقائدها وتناقضاتها في لبنان بعد خروجها من الأردن سنتي 1970 و1971، وانتشار الذعر من مشروع "الوطن البديل"، في لبنان والمملكة الهاشمية.
- قيام "فتح لاند" في جنوب لبنان وتحصين ياسر عرفات مقرّ قيادته في الفاكهاني في بيروت،
- خشية الملك الأردني حسين الجالس على "عرش الخطر"،
- قلق حافظ الأسد الطامح لنقل سوريا من وظيفة ملعب الانقلابات والتدخلات الى مرتبة اللاعب في دول الجوار حمايةً لأمن النظام.

هذا في المنطقة،

أما في لبنان فالمشهد يمكن اختصاره كالتالي:

- كمال جنبلاط، الناظم على النظام اللبناني، يجمع تحت عباءته خليطاً واسعاً من الأحزاب والقوى اليسارية والفلسطينية، ويعتمر قبعة الأمانة العامة للقوى والأحزاب المشاركة في الثورة الفلسطينية، وينخرط في لحظة قنوطٍ سياسي في مشروع تعديل النظام تحت عنوان الإصلاح بالبارودة الفلسطينية.
- الإسلام السياسي والديني الذي إنتظم برعاية مفتي الجمهورية في قمة عرمون، جاهر بمطالب المشاركة في الحكم، وجاهر بأن المقاومة الفلسطينية هي الجيش الرديف أو جيش المسلمين.
- توحيد الجمهور الشيعي العريض تحت راية الإمام موسى الصدر الذي أدخل الطائفة الشيعية في المعادلة السياسية فأطلق "حركة المحرومين"، ثم أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) التي درّب شبّانها على العمل العسكري، كوادراً من حركة "فتح" والقائد الإيراني مصطفى شمران، الذي أصبح لاحقاً وزير دفاع "الثورة الإسلامية".

نذير العواصف هذا، كان يحركه أيضاً شارعٌ متوتّر. ففي مقابل الكتل البشرية التي تجمّعت عشوائياً في النبعة والكرنتينا والضاحية الجنوبية وجوار المخيمات الفلسطينية، والتي راحت تستغلّها أجهزة وأحزاب،

تكدّست عائدات النفط في المصارف، وأخذ المال السياسي يغذي صناديق المنظمات الفلسطينية وبعض الاحزاب اللبنانية التي تسمى وطنية، وانتشرت مكاتبها المسلّحة على إمتداد الجغرافيا اللبنانية، وسط غابة عملاء المخابرات الأجنبية والاسرائيلية والعربية. فالدول العربية المحافظة كالسعودية والكويت، كانت تراقب الساحة وتدفع الأموال لإبعاد الخطر الفلسطيني الصاعد عنها، والأنظمة الراديكالية كليبيا والعراق وسوريا والجزائر دعمت "منظمات الرفض".

أمام هذه المعطيات الساطعة الخطر، حاصر القلق المسيحيين اللبنانيين على النظام الضامن لحقوقهم السياسية، والكيان الحاضن لماضيهم ومستقبلهم. راقبوا بخوف انفلاش الفدائيين من الجنوب والشمال والبقاع الى بيروت وضواحيها، حيث الحواجز والمواكب اليومية المسلّحة، والاشتباكات في مناطق التماس مع المخيمات لا سيّما في تلّ الزعتر وجسر الباشا والدكوانة.

وتكرّرت وتفاقت الاشتباكات بين الجيش ومنظمة التحرير الفلسطينية، فكانت تظاهرة 23 نيسان 1969 والتي وقع فيها المحظور الدموي بين المتظاهرين والقوى الأمنية، مما أدى الى إستقالة الرئيس رشيد كرامي ودخول البلاد في أزمة وطنية، دستورية وأمنية دامت سبعة أشهر فاضطرّ الرئيس شارل حلو، إنقاذاً للنظام، الترخيص لقائد الجيش بتوقيع "إتفاق القاهرة" بضغط ورعاية الرئيس جمال عبد الناصر في 3 تشرين الثاني 1969.

إتفاق الإذعان هذا، أباح الكفاح المسلّح في الجنوب والتخلّي عن جزء من السيادة اللبنانية. كذلك، إشتربت ثلاث قمم إسلامية في دار الفتوى للتعاون مع الحكم، "إلغاء الإجراءات بحق الفدائيين ومنح الحرية المطلقة للعمل الفدائي. أمّا ياسر عرفات المستند الى دعم الحكومات والشعوب العربية التي خرجت في تظاهرات صاحبة ضد الحكم اللبناني، فأكد في حديث صحافي في 1969/6/8، "أن الأراضي اللبنانية ضرورة إستراتيجية لحركته الفدائية". كل ذلك ترافق مع تدخلات عسكرية سورية كثيفة، بالإضافة الى إغلاق دمشق الحدود مع لبنان.

وقعت السلطة اللبنانية في دوامة التناقض بين موجبات إتفاق الهدنة مع إسرائيل، وبنود "اتفاق القاهرة".

أحداث أمنية كثيرة وقعت بين 1970 و1974، منها إختطاف بشير الجميل في 25 آذار 1970 .

في 17 آذار 1974، حشد الإمام موسى الصدر عشرات الألوف من المناصرين الشيعة بالسلاح الكامل في بعلبك وفي 15 أيار في صور، مؤكداً العزم على إنشاء مخيمات تدريب لأبناء الجنوب، معلناً قطع الحوار مع السلطة.

أما التحضير المباشر للانفجار الشامل، بدأ في مطلع سنة 1975، يوم إغتيال معروف سعد في صيدا في 26 شباط والذي إتهم به الجيش عمداً من أجل إخراجهِ وتعطيل دوره، ثم يوم محاولة خطفي شخصياً في 30 آذار 1975 في شارع سامي الصلح، بغية تعطيل دور حزب الكتائب السياسي والشعبي.

أما الواقعة الأخطر، حصلت في 13 نيسان من دون أن يدرك أحد أن الدم الذي سال ذلك اليوم سيجري خمسة عشر عاماً ونيف. الظروف باتت معروفة. الإستفزاز والتعدّي سافران واضحان.

في صباح ذلك النهار الهاديء، وبينما كان رئيس الكتائب يدشن كنيسة السيدة العذراء في محلّة عين الرمانة، أقدم مسلّحون، أتوا من لا مكان، وأطلقوا النار قصداً وعمداً، ومن دون أي سبب على مرافق الشيخ بيار الجميل، الشاب الشهيد جوزيف أبو عاصي، ممّا اثار غضب الأهالي الحاضرين وأشعل ثورتهم. ولم يمض وقت قليل، إلا ووصلت قافلة تقلّ مجموعة من الفلسطينيين، أيضاً بشكل إستفزازي، وجثة جوزيف لم تنزل جاسمة في الأرض، ممّا اثار مخاوف وغضب الجمهور الذي ما زال تحت صدمة الجريمة الصباحيّة، فحصلت ردة الفعل الطبيعية التي نعرف.

ترافق ذلك فوراً، وكأنّ العدة كانت جاهزة سلفاً، مع عمليات خطف بالجملة على أساس الهوية والفئوية والمذهبية في بيروت وباقي المنطق، كما إنطلقت أعمال التعدّي والسطو على الوسط التجاري في العاصمة، وساد جو الذعر على كل الأراضي اللبنانية. وإستكمالاً للخطة المرسومة، طرح كمال جنبلاط قبل إجراء أي تحقيق، عزل حزب الكتائب عن أي دور سياسي، وتحمله كل المسؤولية القضائيّة والوطنية.

## الدخول السوري

أود أن أوضح هنا للتاريخ أنه لا صحة إطلاقاً لما نسب إلى قيادات "الجبهة اللبنانية" والرئيس سليمان فرنجية أنهم طلبوا المؤازرة العسكرية السورية التي مهّدت لتكريس الدخول السوري إلى لبنان رسمياً في 2 حزيران 1976. أي بعد حادثة 13 نيسان بقليل.

فالرئيس حافظ الأسد أكّد في خطابه في 20 تموز 1976 أن جنوداً سوريين وعناصر مخابرات تمركزوا في المخيمات الفلسطينية بعد حوادث أيار 1973. وأكّد في الخطاب نفسه أنه قدّم السلاح والدعم للمنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية وأنه استجاب لنداءات "قمة عرمون" الإسلامية لوقف هجوم "الكتائب والأحرار" على المسلخ والكرنتينا وبيروت الغربية، كاشفاً أنه أدخل "جيش التحرير الفلسطيني" من دون علم أحد، ومن دون أن يأخذ اذناً من أحد، رغم استيضاح الرئيس فرنجية هاتفياً (هكذا في نص الخطاب).

وبالفعل فقد ذكرت التقارير الإخبارية دخول لواء من "جيش التحرير الفلسطيني" إلى عكار والبقاع في 19 كانون الثاني 1976، واحتل عناصرها المنطقتين باستثناء زحلة، وسيطروا على المخافر الحدودية في المصنع، والشمال. وكان عشرة آلاف عنصر من لواء اليرموك الفلسطيني وجيش التحرير الفلسطيني قد طوّقوا زحلة وقصفوها في 21 كانون الأول 1975، بينما دخلت وحدات من جيش التحرير إلى الشمال في 27 كانون الأول 1975.

ورغم إنضمام الجيش السوري فيما بعد الى قوات الردع العربية والانطباع الذي تكوّن بأنه دخل لحماية المسيحيين، إلا أن الوقائع المتنقلة بين الأشرفية وزحلة، والأحداث والإغتيالات على الأراضي اللبنانية كافة، أكّدت أن هذا التدخل العسكري السوري كان من ضمن إستراتيجية النظام السوري التوسّعية.

**أيها السيدات، والسادة،**

العبرة من هذا الحدث هي أهم من الحدث عينه.

42 سنة مرّت على الذكرى الأليمة، وما عسانا نقول اليوم!

إن الشعوب تتعظ من التجارب الصعبة التي واجهتها، وتعمل على تحصين الوطن لمنع المحنة من أن تتكرّر.

هل تعلّمنا نحن من تجارب هذه المرحلة المأساوية؟

هل إستخلصنا عبرها؟

على الصعيد الوطني بالتأكيد، لم نعمل على بناء الدولة – الوطن L'Etat Nation بدل ذلك قبلنا أن نعيش بظل الدولة – المزرعة، دولة المحاصصة الرخيصة، دولة الكيانات الضيقة والنكبات الفئوية، دولة الزبائنية والفساد على المكشوف، دولة الإرتهان إلى الخارج.

أخفقنا بإتمام الحد الأدنى من مستلزمات الأنظمة الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون. دولة الحداثة والانسان.

عشية الإستحقاق الإنتخابي النيابي، وعلى مدى أربع سنوات لم نتمكن من سن قانون إنتخابات عصري يحقق الديمقراطية والتمثيل الشعبي الصحيح والعدل. وها نحن ما بين مطرقة التمديد المناهض لأبسط قواعد العمل البرلماني الصحيح، وسندان الفراغ المقبل القاتل.

فهل مجتمعنا عقيم وقياداتنا قاصرة الى هذا الحد؟ أو أن الإرادة الوطنية صادرة كما القرار الوطني الحر.

وإن سلّمنا حتى الآن بالحد الأدنى، لا يعني أن تسلم الجرّة كل مرة!

البعض يتلهى بالخصوصيات والأنايات والطموحات الضيقة أفعه الوضع الراهن الذي يخدم مصلحته الآنية (وبعد بكر الله بيفرجها).

المدخل الأساس للحل، هو قانون إنتخابات متوازن على صعيد المعايير والتقسيمات، وغير مفصّل على قياس أحد، ولا يشكّل ضرباً لصيغة العيش المشترك، أو يعيدنا الى حقبة الإنقسام والتشّجات الطائفية. وإلا ستبقى الأزمة مفتوحة الى ما لا نهاية.

\* \* \*

أم يحن الوقت أن نعود الى الذات الوطنية المنزّهة

إلى تقاليدنا اللبنانية العريقة

إلى لبنان الذي نستحق أن نعيش فيه بكرامة وأمان

إلى لبنان التراث العريق بالحرية والتعددية الخلاقة

إلى لبنان الدور والمثال والرسالة.

إلى لبنان البساتني وخليل جبران وشارل مالك!

\* \* \*

وطالما نحن في جامعة الروح القدس في الكسليك، وفي ذكرى 13 نيسان نتذكر الأباتي شربل قسيس ورفاقه مثل كميل شمعون وبيار الجميل وإدوار حنين وشارل مالك وغيرهم... الذين قادوا المقاومة في حرب السبعينات اللبنانية، فكانوا القدوة والبوصلة بتنزّههم وترفعهم (Transcendants) وحسّهم الوطني والمسيحي.

وطالما نحن في هذا الصرح المسيحي لا نتردّد من أن نقول إن على المسيحي مسؤولية الحفاظ على لبنان دولة المؤسسات، وطن العيش المشترك المسلم المسيحي ووطن الدور والرسالة.

لن نقوم بهذا الدور إلا بالترفع عن المصالح الضيقة والأنايات. فكتائب بيار الجميل كانت القوى المقاومة الأولى، والأكثر عدداً وفعالية، هذا لم يمنع الرئيس شمعون من ترأس الجبهة اللبنانية؛ كما أن كميل شمعون وحزب الوطنيين الأحرار كانا ضحية مغامرة 7 تموز 1976 الدموية، فتجاوز كميل شمعون الجرح وسامح ومدّ يده ، طالما أن مصلحة المقاومة اللبنانية تتطلب ذلك. كذلك فعل الرئيس الراحل سليمان فرنجية في ظروف خطيرة تمرّ بها البلاد، فغفر وتجاوز وضخّى بروح مسيحية ووطنية عالية، رغم جرح إهدن البليغ، حرصاً على لبنان وقومه.

لا نبني وطناً ولا نحمي القضية إلا بالتتكّر للذات والترفع على المصالح الذاتية.

لم تتصرّف الجبهة اللبنانية يوماً بإنفعال أو ببغضاء تجاه القيادات اللبنانية المخاصمة، الى أي دين أو فئة إنتمت، كما أنها رغم كل شيء لم تتنكر للقضية الفلسطينية كونها هي قضية محقّة. لأن مصلحة البلد كانت تستوجب ذلك.

نقول هذا، لأننا نحن اليوم بأمرّ الحاجة للعودة إلى روحية هؤلاء القادة التاريخيين الذين وفّروا على المسيحيين المغامرات الدموية العنيفة التي شهدناها فيما بعد، وذهب ضحيتها الآلاف من شبابنا وشوّهت قدسيّة مقاومتنا، ودنّست معنى شهادة جوزيف ابو عاصي، وشهادة خيرة طلابنا الأطهار كمثل أمين أسود، ميشال جبر وميشال يارد، وآلاف من رفاقهم الشهداء الأبرار.

إن هذه المغامرات الأنانيّة والانفعالات غير المحسوبة التي شهدناها في السنوات الأخيرة، برّرت كل المبادرات السياسيّة، لبنانية وعربية ودولية التي حمّلت المسيحيين مسؤولية حرب لا علاقة لهم بإشعالها، فدفع لبنان بسبب فعلتهم غير المسؤولة، تبعات الإنتقاص من السيادة الوطنية في مرحلة الهيمنة السورية، كما تسبّبوا بالانتقاص من الدور المسيحي في المؤسسات الدستورية والوطنية والسياسية.

\* \* \*

إن نحن غُصنا بذكرى 13 نيسان وما سبقها ورافقها من أحداث فهو من أجل أخذ العبر وليس نكأ لجراح الماضي الأليم.

لبنان على عتبة مرحلة جديدة من تاريخه مليئة بالمخاطر والتهديدات وكذلك بفرص الخلاص والإصلاح والإنماء. وأول شروط النجاح هو تجاوز الذات والترفع على الأنانيات: La Transcendence .

لم تكن هذه المحنة الاولى التي واجهها لبنان؛ من دون العودة إلى التاريخ البعيد، إنتصر لبنان على مشروع تمييع كيانه بالجمهورية العربية المتحدة في الخمسينات، إنتصر على مشروع تحويله إلى وطن بديل في السبعينات، إنتصر على مشروع التنازل عن السيادة في الثمانينات، والآن يتصدى لمحاولات زجّه بحروب خارجية لا ناقة له بها ولا جمل.

إن تجربة الطائف التي فُرِضت علينا بعد حروب داخلية، لاسيما مسيحية – مسيحية عنيفة ومدمّرة، أنهكت السيادة وضععت المؤسسات. ثم فاقم تطبيقها الإنتقائي، حسب تبدّل موازين القوى، الضرر على الحياة السياسية والوطنية، ولا نزال حتى اليوم ندفع ثمن هذه التسوية. إنما نحن نقاوم ونثابر.

إن لبنان، رغم كل الضغوطات والتهديدات وضعف الإمكانيات، حافظ على الكيان وصمد بدوره وحافظ على رسالته وعلى روح الديمقراطية والحريو المميزة في هذه المنطقة المضطربة منذ إعلان لبنان الكبير سنة 1920 حتى اليوم في 2017.

\* \* \*

فأياً كان القرار أو كان القدر، لبنانكم لم يزل يقاوم، ويتقدم. ثقوا به، لا تبخلوا بحقه، ولا تتخلّوا عن مقاومتكم من أجله. إن وطنكم يستحق المقاومة والشهادة والنضال والعتاء.

معاً وبإيمان وترفع، نبني وطناً نفتخر به، وطناً يحلو لنا ولأولادنا ولأحفادنا العيش فيه.



عاش لبنان  
وشكراً